

لوكسمبورج تطالب الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية



21 نوفمبر 2019
كتب: هدى عيده

طالب وزير خارجية لوكسمبورج، أسلبورن، الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بدولة فلسطينية، بعدما عبّرت الولايات المتحدة عن دعمها للمغتصبات الصهيونية في الضفة الغربية المحتلة.

وكان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أعلن - خلال مؤتمر صحفي عقده في واشنطن، الإثنين - أن الولايات المتحدة "لم تعد تعتبر المستوطنات غير شرعية أو متسقة مع القانون الدولي".

وقال أسلبورن لوكالة "رويترز": "الاعتراف بفلسطين دولة ليس معروفاً ولا تفويضاً مفتوحاً، وإنما اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولته.. ليس المقصود منه مناهضة إسرائيل"، لكنه إجراء يستهدف تمهيد الطريق لحل الدولتين.

وكان سفراء كل من بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وبولندا للأمم المتحدة في نيويورك، وأعضاء مجلس الأمن في دورته الحالية، أكدوا أمس الأربعاء أن الأنشطة الاستيطانية "غير شرعية وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي".

وجاءت أقوال السفراء الخمسة قبل دخولهم إلى قاعة مجلس الأمن الدولي في نيويورك لحضور جلسته الشهرية المخصصة لنقاش الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وقرأت السفارة البريطانية، ورئيسة مجلس الأمن للشهر الحالي كارن بيرس، بياناً باسم المجموعة الأوروبية وهي محاطة بسفراء الدول الأوروبية آنفة الذكر، مؤكدة أن موقف دول الاتحاد الأوروبي "لم يتغير من عدم شرعية الاستيطان"، معتبرة أنه "يشكل عقبة حقيقية للتوصل لتسوية سياسية على أساس حل الدولتين".

من جهتها، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت بياناً حول الإعلان الأمريكي، مؤكدة فيه موقفها وتعارض بناء المغتصبات مع الشرعية الدولية.

وفي سياق متصل، عبر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، خلال إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي عن أسفه للتصريحات الأميركية، مؤكداً أن موقف الأمم المتحدة من مسألة الاستيطان "لم يتغير"، واصفاً إياها بأنها غير شرعية.

أكد أنها "تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وعقبة للتسوية السياسية القائمة على أساس حل الدولتين".

وإدعى بومبيو - في مؤتمره الصحفي - أن ما سماها المغتصبات المدنية لا تتعارض مع القانون الدولي؛ الأمر الذي تعارضه الأغلبية الساحقة من دول العالم عن طريق استمرار التزامها بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة.